التنافس الاستراتيجي الصيني-الأمريكي في منطقة جنوب شرق أسيا

ابتسام رمضاني
طالبة دكتوراه، جامعة قسنطينة3
ramdaniibtissem@gmail.com
عبد اللطيف بوروبي
أستاذ التعليم العالي، قسنطينة3
abdellatif.bouroubi@univ-constantine3.dz

ملخص:

تعالج هذه الورقة التنافس بين الصين والولايات المتحدة في إقليم جنوب شرق آسيا، يندرج هذا في إطار تحليل التنافس المتجدد على مناطق النفوذ، حيث عرفت المنطقة خلال السنوات الأخيرة ديناميكية واضحة. ما يدفع إلى طرح التساؤل التالي: كيف يؤثر تقاطع المصالح مع اختلاف المقاربات المتبناة لتحقيقها بين الولايات المتحدة والصين على الوضع الإستراتيجي في جنوب شرق أسيا؟
يتم معالجة الإشكالية السابقة اعتمادا على تحليل الأبعاد المختلفة لإستراتيجية كل من الصين والولايات المتحدة لتحقيق النفوذ في منطقة جنوب شرق أسيا، اعتمادا على الآليات السياسية، الاقتصادية والعسكرية.
وعليه، فإن احتدام التنافس الاستراتيجي بين كلا الطرفين يدفع باتجاه نمط جديد من العلاقات بين القوى الكبرى، ويجعل المنطقة محل التنافس مفتوحة على جملة المآلات الإستراتيجية تدفع إلى تعقد البيئة الأمنية في المنطقة وتهدد استقرارها.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية، الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين، جنوب شرق أسيا.

Abstract:

This paper addresses the strategic rivalry between China and the United States in South-East Asia. This is part of the analysis of renewed competition for spheres of influence. This leads to the following question: How does the intersection of interests affect the different approaches adopted to achieve between the United States and China on the strategic situation in Southeast Asia?
The previous problem is addressed by analyzing the different dimensions of the strategy of China and the United States to achieve influence in Southeast Asia, depending on the political, economic and military mechanisms.
Therefore, the intensification of strategic rivalry between the two parties is pushing for a new pattern of relations between the major powers and makes the region open to competition among the strategic mechanisms that lead to the complexity of the security environment in the region and threaten its stability.

Keywords: Strategy, United States, China, Southeast Asia.

مقدمة:

اتسم العالم بنهاية الحرب الباردة بالأحادية القطبية تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث خرجت هذه الأخيرة منتصرة من الصراع الأيديولوجي حائزة غلى مختلف أبعاد القوة- عسكرية، اقتصادية، ثقافية...- تمكنها من فرض هيمنتها على المستوى العالمي.

يتطلب ظهور أي دولة كقوة موازنة للولايات المتحدة تحقيق الهيمنة الإقليمية أولا، بذلك تستفيد من أحادية قطبية إقليمية "Regional Unipolrete"، من هنا ظهر الاهتمام بالديناميكيات الإقليمية حيث سلط كل من "باري بوزان" "B.Buzan" و "أولي وايفر" "O.Waever " الضوء على هذه الديناميكيات من خلال نظرية "مركب الأمن الإقليمي" "Regional Securety complex theory" وأشارا أن آثار هذه الديناميكيات الإقليمية أكثر سيادة مقارنة بالديناميكيات النظامية الكلية.

يمثل إقليم جنوب شرق أسيا مسرحا لمثل تلك الديناميكيات نظرا لما تتميز به من أهمية جيو-استراتجية مستمدة من عدة عوامل تتراوح بين الموقع الجغرافي، الحجم الاقتصادي، القوة العسكرية وصولا إلى الهوية المجتمعية الفريدة، إضافة إلى "صعود الصين" كقوة إقليمية منذ 2001 حيث انضمت جمهورية الصين الشعبية إلى منظمة التجارة العالمية -omc - مما يعني انخراطها ضمن إحدى أهم مؤسسات النظام العالم الجديد. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تعرضت في نفس الفترة إلى "هجوم إرهابي" مس أمنها القومي ودفعها لإعلان "الحرب على الإرهاب"؛ حيث مثلت منطقة جنوب شرق أسيا الجبهة الثانية لهذه الحرب بذلك أصبحت متغيرا مهما في الإستراتيجية الأمريكية .

تدفع هذه الظروف؛ حيث تتقاطع المصالح الإستراتجية لقوتين الأولى إقليمية-الصين- وأخرى كبرى –الولايات المتحدة- في منطقة ذات أهمية إستراتيجية لكلتيهما ، يدفع إلى طرح التساؤل التالي: كيف يؤثر تقاطع المصالح مع اختلاف المقاربات المتبناة لتحقيقها بين الولايات المتحدة والصين على الوضع الإستراتيجي في جنوب شرق أسيا؟

تسلط هذه الورقة الضوء على تضارب المصالح الإستراتجية الصينية والأمريكية في إقليم جنوب شرق أسيا بهدف الكشف عن تداعيات هذه المنافسة على الوضع الاستراتيجي العام في المنطقة. ذلك من خلال المحاور التالية:

1- المقاربة المفاهيمية للدراسة
2- الأبعاد الاقتصادية والأمنية للإستراتجية الصينية في جنوب شرق أسيا
3- الإستراتيجية الأمريكية في جنوب شرق أسيا

نستهل هذه الورقة بضبط مفاهيمي لمفهومين جوهريين فيها، ثم ننتقل للبحث في إستراتجية كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في إقليم جنوب شرق أسيا.

1- المقاربة المفاهيمية للدراسة:

يتم التركيز هنا على ضبط مفهوم الإستراتجية الذي يخدم الدراسة نظرا للتجاذب المعرفي الذي يتعرض له مصطلح "الإستراتجية" بين مضيق –عسكرية- وموسع –شاملة-، بعدها يتم التعريف بالمجال الجغرافي موضوع الدراسة المتمثل في إقليم جنوب شرق أسيا.

أ. مفهوم الإستراتيجية:

إن مفهوم الإستراتيجية تتقاطع حوله عدة تخصصات وفروع علمية،فهي تعني في أبسط معانيها خطة موحدة شاملة ومتكاملة تربط المنافع بالتحديات سعيا لتحقيق الأهداف، وارتبط هذا المفهوم بداية بالجانب العسكري؛ حيث قدمت لها التعريفات التالية:

يعرف "كلاوزفيتز" "karl Von Klausewitz" الإستراتيجية بأنها: "فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب؛ أي أن الإستراتيجية تضع مخطط الحرب وتحدد التطور المتوقع لمختلف المعارك التي تتألف منها الحرب، كما تحدد الاشتباكات التي ستقع في كل معركة". (هارت،2000، ص.247)

ويعرفها "ريمون آرون" " R.Aron" بأنها: " الاستخدام المادي أو الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة وأهداف سياستها الخارجية". (شفيق، 2008، ص.34)

كما يعرفها "ليدل هارت" "L.Haret" على أنها "فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة". (بوقارة، 2012)

تجدر الإشارة أن الملاحظ على التعاريف السابقة اشتراكها في حصر الفعل الإستراتيجي في الجانب العسكري واستخدام القوة في المعارك من أجل تحقيق الأهداف السياسية؛ بمعنى تسخير الاعتبارات والإمكانات للبحث عن المعركة التي تحقق الحل الحاسم بقوة السلاح. ويسمى التطبيق الميداني للإستراتيجية على المستوى الأدنى "تكتيكا" وهي بدورها تطبيق للإستراتجية العليا، وما هذه الأخيرة إلا السياسة التي تقود الحرب والتي نميزها عن السياسة الأساسية التي تحدد هدف الحرب.

يعرض ما سبق المفهوم التقليدي للإستراتجية وهو لا يعطي الكلمة مدلولها الحقيقي، ففي الوقت الحالي أصبح مصطلح الإستراتيجية لفظا متعدد الأبعاد فهو يستخدم للدلالة على كل النشاطات الإنسانية التي لها وسائل وأهداف. في هذا السياق، ينتقد "بوفر" التعريفات السابقة للإستراتجية ويعتبرها ضيقة لأنه يرى أنها تعبر عن " جدلية الصراع بين الإرادات الوطنية، هذه الجدلية التي تمتد إلى الأدوار السياسية والاقتصادية ". وهي بذلك لا تقتصر على العامل العسكري وإنما تشمل المجالات السياسية والاقتصادية المتعلقة بالمصالح الوطنية.

جاء تعريف الإستراتجية في "القاموس الإنجليزي" على أنها فن استخدام الوسائل لتحقيق الأغراض وتشمل :

- اختيار الأهداف وتحديدها.
- اختيار الأساليب العملة لتحقيق الأهداف.
- وضع الخطط التنفيذية.
- تنسيق النواحي المتصلة.

يمكن القول أن الإستراتيجية -في معنى تعددي- تشير إلى خطة عمل طويلة المدى، تقوم على توظيف مختلف الوسائل المرتبطة بأبعاد القوة المختلفة لإدارة برنامج المصالح الوطنية وتحقيق أهداف السياسة الوطنية موجهة إلى ميدان من التفاعلات يجمع بين الخصوم والحلفاء والمناوئين في لعبة المصالح المشتركة والمتضاربة في العلاقات الدولية. باختصار هي فن تنسيق جميع مناحي القوة الوطنية من اجل قيادة حرب،

تسيير أزمة، إدارة نزاع أو الحفاظ على الاستقرار. بمعنى آخر طريقة تعريف الدولة لمصالحها والتهديدات التي تستهدف هذه المصالح، ووسائل التعامل معها. (تايلر، 2004، ص.4) وهو ما يطلق عليه الإستراتجية الكلية ويعرفها "باليت" أنها:" فن تعبئة وتوجيه مصادر الأمة أو مجموعة الأمم، بما في ذلك القوات المسلحة من اجل تحقيق الهدف السياسي". وعرفها "بوفر" على أنها: "هي التي تقود إلى الصراع سواء كان عنيفا مباشرا، أم غير مباشر سواء دار في الميادين السياسية، أم الاقتصادية، أم الدبلوماسية، أم العسكرية أو شملها كلها في وقت واحد لأن المسألة في الواقع كلية". (شفيق، ص.58) وعليه فالإستراتيجية ليست محصورة بمجال من المجالات دون الآخر، فكل مجال يوضع له هدف يتوجب الوصول إليه ترسم له إستراتيجية لتحقيقه، هذا طبعا في ظل الإستراتجية الكلية. هذه الأخيرة وضيفتها تعبئة وتنظيم كل المصادر المادية والمعنوية في مختلف المجالات وجعلا تعمل بصورة منسجمة موحدة وبأقصى طاقتها وإمكاناتها م توزع الأهداف المطلوب تحقيقها في كل مجال مع مراعاة التنسيق بين الإستراتجيات في كل مجال بحيث يحدد المجال الأكثر أهمية في كل مرحلة فقد يكون اقتصاديا أو أمنيا أو عسكريا.

تتراوح وسائل تحقيق الإستراتجية ونقلها من إطار فكري مجرد إلى مجال التطبيق على أرض الواقع بين جملة من الوسائل الأولى مادية تتضمن جميع الأدوات الاقتصادية من موارد طبيعية وحجم الإنتاج والحالة المالية والتجارية، والوسائل العسكرية كنوع العتاد وعدد الجيش. أما الثانية فمعنوية تتضمن منظومة الأفكار الأيديولوجية والحضارية ودرجة التعبئة السياسية الداخلية ووضوح الرؤية في المسائل الخارجية، تشكل هذه العناصر مجتمعة مع عناصر القوة المادية دافعا يمكن الدولة من تنفيذ إستراتجيتها سواء كانت اقتصادية أو متعلقة بمجال آخر. (وناسي، 2009، ص.24).

ب. مسح جيوبوليتيكي لمنطقة جنوب شرق أسيا:

وُجد مفهوم "شرق أسيا" ضمن التعريف الأمريكي العسكري والجيوسياسي للمنطقة سنة1943، أين تم تقسيمها إلى إقليمين شمال شرق أسيا وجنوب شرق أسيا. إلا أن المفهوم الأخير كان قد طرح قديما من طرف الأنتربولوجي "ج. رولقان" "j.Rolgan" سنة 1847 ولم يكتسب شعبية إلا لاحقا، إذ اشتهر بعد 1945؛ أي أثناء الحرب لباردة في إطار حرب الكتل"La Guerre des blocs ". (رميدي، د.س.ن،ص. 82)

تُقسم منطقة جنوب شرق أسيا إلى إقليمين فرعيين؛ الأول بحري يضم كل من "الفلبين"، "إندونيسيا"، "ماليزيا"، "سنغافورة"، "سلطنة بروناي" حيث تضم الدولتين الأكبر حجما "إندونيسيا" و"الفلبين" على التوالي حولي 17000 جزيرة بالنسبة للأولى و7000 بالنسبة للثانية- رغم أن 90% من السكان يعيشون 17 جزيرة رئيسية. أما الإقليم القاري المحدود من جهة بنهر "الميكونغ" و متصل من جهة ثانية متصل بريا بالصين ويضم كل من "مينامار"، "تايلاند"، "كمبوديا"،" لاوس"، "فيتنام". (Bafoil 2012,P.2)

لم تُعتبر منطقة جنوب شرق أسيا سابقا وحدة رسمية كما أنها اعتُبرت لفترة طويلة من الزمن إقليم دون هوية و لا حدود واضحة، لهذا تعددت التسميات التي أطلقت على الإقليم وصار كل متدخل يطلق عليه المفردات المتوافقة مع مصالحة إلى غاية سنة 1967، حيث تأسست "**رابطة دول جنوب شرق أسيا**" "**ASIAN**"كنوع من الحلف السياسي لمواجهة الشيوعية في جنوب شرق أسيا وخاصة فيتنام، كمبوديا،لاوس، بورما، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي. جاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا، إندونيسيا، سنغافورة، تايلاند، الفلبين وانضمت لاحقا كل من فيتنام سنة 1995 ولاوس ومينامار

سنة 1997 وكمبوديا سنة 1999، كان اعتراف الصين رسميا برابطة "الآسيان" سنة 1978 وعملت على توطيد العلاقات معها في المجالات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية. هذا وتعتبر ماليزيا أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء متبنية نهجا تعاونيا بدل لنهج التقليدي للتكامل. (رميدي. ص.82).

تبرز القاعدة الاقتصادية الأسيوية والتي تحولت بشكل سريع كمركز للصناعة والتجارة والمال، فهذه المنطقة الإستراتجية تحوي قدرا كبيرا من التقنيات التكنولوجية والإنتاجية ومشروعات متميزة التسويق والخدمات، إضافة إلى شبكة رائعة من الاتصالات ومجمع ضم من رأس المال.

تحتل دول جنوب شرق أسيا مركزا محوريا في الجيواستراتيجيات الدولية المتنافسة، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة من بينها الموقع الجغرافي حيث يحتضن مضيق "ملقا" الذي يربط بين المحيطين الهندي والهادئ كما تمثل همزة وصل بين أسيا وأقينوسيا، وعلى صعيد التكوين البنيوي للقوى في المنطقة ينظر إلى إندونيسيا تقليديا باعتبارها الدولة المركزية في الإقليم وتأتي بعدها كل من الفلبين، فيتنام وتايلاند بعدها ميانمار وبروناي. (المرهون 2012، ص. 22).

2-الأبعاد الاقتصادية والأمنية للإستراتجية الصينية في جنوب شرق أسيا:

يخلق الصعود الصيني كقوة اقتصادية وعسكرية في منطقة أسيا الباسيفيك أثارا هامة على مستقبل جنوب شرق أسيا الاقتصادي والأمني على حد السواء. من الناحية الاقتصادية تظهر الصين بالنسبة لدول الإقليم كفرصة وتحدي في نفس الوقت، أما من الجانب الأمني فيثير بناء القوة العسكرية الصينية قلقا في المنطقة.يبدو من المؤكد أن الدور الصيني المستقبلي في جنوب شرق أسيا محدد بمدى نموها الداخلي وعلاقتها مع الفاعلين في المنطقة، وعليه تتبنى الصين إستراتيجية متعددة الأبعاد في ظل بيئة إقليمية معقدة التركيب تتميز بزيادة الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة من جهة. وتصاعد وتيرة النزاعات الإقليمية خصوصا في بحري الصين الجنوبي والشرقي من جهة أخرى.

أ.منطلقات التوجه الاستراتجي الصيني في جنوب شرق أسيا:

توجد جملة من المحددات المتحكمة في طبيعة علاقات الصين مع دول جنوب شرق أسيا مؤثرة بذلك في التوجه الاستراتيجي للصين اتجاه هذه المنطقة؛ متمثلة في القرب الجغرافي، الاثنيات المحلية، الديناميكيات السياسية، إيديولوجية الحرب الباردة، الجغرافيا السياسية. كما ساهم دعم الصين للحركات الشيوعية في المنطقة إبان الحرب الباردة في خلق مشاعر العداء اتجاهها بين الدول غير الشيوعية في المنطقة. هذه وتحددت العلاقة بين الصين ودول جنوب شرق أسيا بعد الحرب الباردة بعوامل عديدة على رأسها النمو الاقتصادي وتزايد القوة العسكرية الصينية والضغوطات المتداخلة للاعتماد الاقتصادي المتبادل؛ حيث أدت نهاية الحرب الباردة خلق اهتمام متزايد بالتحول في ميزان القوى الإقليمي لصالح الصين. (Acharya 2003, P.2)

تشكل عديد النزاعات الإقليمية على غرار النزاع في بحر الصين الجنوبي وقضية "تايوان" تحديا للنظام الإقليمي لجنوب شرق أسيا، كما أن إعادة توجيه الأحلاف العسكرية بضم الولايات المتحدة الأمريكية وتغير موقفها اتجاه القوى الإقليمية له أثره على ميزان القوى الإقليمي. إضافة إلى التزايد الملحوظ للتعاون الاقتصادي

والأمني في منطقة أسيا الباسيفيك، إضافة إلى تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 على علاقة الصين بدول جنوب شرق أسيا في ظل تركيز الاهتمام على الحرب على الإرهاب ومنطقة الشرق الأوسط.

ب. البعد الاقتصادي للإستراتجية الصينية في المنطقة"التعاون لبناء الثقة":

تُعد المسألة الاقتصادية الأكثر أهمية في تفاعل الصين مع دول جنوب شرق أسيا، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة هذه العلاقات فإنه لا يمكن فصل المسائل الاقتصادية عن تلك المتعلقة بالجانب الأمني، وعليه سيتم التركيز على البعد الاقتصاد للإستراتجية الصينية في هذه المنطقة، ليتم التفصيل لاحقا في الجانب الأمني.

تحتاج الصين لاستمرار نموها الاقتصادي إلى بيئة إقليمية مستقرة، إضافة إلى الموارد والأسواق الواسعة التي تُوفرها دول جنوب شرق أسيا كما يتطلب تحقيق الصين طموحاتها القيادية أسيويا وعالميا قبولا وتعاونا من طرف هذه الدول؛ حيث تمثل علاقات الصين مع هذه الأخيرة اختبارا لمصداقية "بكين" باعتبارها طرفا فعالا في بناء القوة العالمية. هذا، وتدرك الصين أن أي توجه سلبي اتجاه دول جنوب شرق أسيا سيدفع العديد منهم للتحالف مع القوى المنافسة بما في ذلك اليابان والولايات المتحدة، هذا ما سيؤثر سلبا على الاقتصاد الصيني. (Acharya 2003, p.3)

تشهد منطقة جنوب شرق أسيا نشاطا واسعا للحركة الاقتصادية، في حين نظرت دول جنوب شرق أسيا للصين كفرصة وتهديد في نفس الوقت خصوصا بعد أن اختطفت الصين البريق الاقتصادي من دول جنوب شرق أسيا عقب الأزمة المالية الأسيوية سنة 1997، حين رفضت "بكين" تخفيض عملتها مما شكل ضغطا إضافيا على اقتصاديات الدول الأسيوية وكرس انظر للصين كتهديد اقتصادي لدى دول جنوب شرق أسيا. (Acharya 2003,P.07) غير أن الصين سعت لتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع دول الآسيان؛ حيث بلغ إجمالي التبادل التجاري بين الصين ودول جنوب شرق أسيا حوالي 55 مليار دولار أمريكي سنة 2000 بزيادة قدرت بـ 31 % عن السنة التي سبقتها بذلك احتلت الصين والآسيان على التوالي خامس وسادس شريك تجاري لبعضهما. ارتكز نمو الاقتصاد الصيني على استثمارات دول جنوب شرق أسيا وفي المقابل تلعب الصين دور المقرض ومقدم المساعدات الاقتصادية لهذه الدول. (Dalipino, Lin 2002 ,P.12)

ينمو تأثير الصين في جنوب شرق أسيا بشكل واضح في السنوات الأخيرة وتمثل المشاريع كمنطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان Free Trade Agreement ومشروع السكة الحديدية "كيومينغ-سنغافورة" الذي قدرت تكلفته بـ 2.5 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى 5500 كم من شبكات الطريق السيار الرابطة بين دول الآسيان، أدوات تستطيع من خلالها الصين زيادة تأثيرها في جنوب شرق أسيا.(Acharya 2003, P.12)

تسعى الصين باعتمادها على إستراتجية اقتصادية إلى زيادة تأثيرها في منطقة جنوب شرق أسيا؛ حيث تدفع جيرانها الأقوى-إقليم الميكونغ- إلى الدخول في علاقات معها عن طريق ما تقدمه من إغراءات بالمنافع الاقتصادية المتبادلة. في حين تمثل المساعدات المالية والتقنية الصينية أدوات جذب للأطراف الأضعف؛ حيث قدمت الصين بين سنتي 2005-2006 حولي 800 مليون دولار أمريكي لكمبوديا تم توظيف مبلغ كبير منها في مشاريع البنية التحتية وتوليد الطاقة المائية.في حين قدمت للفلبين في السنوات الثلاث التالية ما قيمته من06 إلى 10 مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع البنية التحتية في البلاد، كما تعهدت الصين في اجتماع "الآسيان+1" الثاني عشر المنعقد بـ "تايلاند" سنة 2009 بتخصيص 10 مليار دولار أمريكي كرأسمال استثماري في جنوب شرق أسيا وتقديم ما قيمته 15 مليار دولار على شكل قروض، هذا إضافة إلى التزام الصين بتقديم مساعدات لجيرانها

في مجالات: الموارد البشرية، المنتجات الزراعية، البنية التحتية، التربية والصحة العمومية. (Ming-jiang ,P.P 128 129)

هذا، إضافة إلى التوقيع على الاتفاقية الاستثمارية للتجارة الحرة سنة 2008 من أجل مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأسواق الإقليمية والنهوض بالتجارة الحرة والاستثمار ، وتأسست في بداية 2010 منطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان بصورة رسمية؛ حيث استغرق إنشاؤها ثماني سنوات بصورة تدريجية وتعمل هذه المنطقة الحرة على خدمة 1.7 مليار مستهلك ويقدر الناتج المحلي لدول المنطقة- دول الآسيان والصين- بحوالي 2 ترليون دولار أمريكي ويقدر إجمالي الحركة التجارية بـ 1.230 ترليون دولار أمريكي ما يجعل منها أكبر منطقة للتبادل الحر في العالم.

تعمل الصين على زيادة عوائد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينها وبين دول "الآسيان" من خلال مد المساعدة لهذه المجموعة التي لا تزال قيد النمو، ومن ثم العمل على تبديد صورة المهدد لها في إجراء لـ "بناء الثقة" بين الأطراف في الإقليم، هذا من جهة. والسعي لزيادة التأثير الإستراتيجي الصيني في المنطقة من خلال تكثيف حضورها الاقتصادي في دول "الآسيان" من جهة أخرى.

جـ . **المقاربة الأمنية الصينية لمنطقة جنوب شرق آسيا:**

واجهت الصين بنهاية الحرب الباردة تحديات حقيقية؛ حيث أصبحت البيئة الأمنية المحيطة بالصين أكثر سوءا من السابق خصوصا كونها الدولة الشيوعية الوحيدة المتبقية إضافة إلى تداعيات الميدان السماوي "تينيامين" سنة 1989، وكذا العزلة التي فرضتها عليها الدول الغربية.

تحتاج الصين في مسار صعودها السلمي إلى منطقة جنوب شرق أسيا ويبقى هدفها الأساسي الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، ذلك من خلال اعتمادها إستراتيجية تقوم على خلق روابط-تحالفات- أمنية مع دول محيطها الإقليمي. حيث لوحظ حضور الصين الاستراتيجي في منطقة جنوب شرق أسيا خصوصا في ظل سعيها للوصول للمياه الزرقاء- المحيط- إضافة إلى الأزمات الأسيوية المتعلقة بالنزاعات والتوترات الإقليمية داخل دول الآسيان.

تستخدم الصين إستراتيجية استفزازية تقوم على سياسة "التأثير الإستراتيجي" والإيماءات بامتلاك القوة أكثر من ميلها للاستخدام المباشر لها. فمنذ التسعينيات سعت لإثبات ذلك عن طريق ما قدمته لدولة "مينامار" من تسهيلات لصناعة الأسلحة وبرامج تدريب. رغم تشكيك التقارير في صحة هذه العلاقات وحجمها إلا أن ذلك قد أثر على موقف دول "الآسيان" حول ضمها للرابطة نتيجة لضعفها الاقتصادي وارتباطها بالصين. (Acharya 2003, P.15) يبدو أن الصين تبنت دبلوماسية عسكرية واضحة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية فإضافة إلى "مينامار" دخلت الصين في الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2006 في مشاورات دفاعية مع كل من "إندونيسيا"، "ماليزيا"، "الفلبين"، "تايلاند"، "فيتنام".

اعتمدت الصين مقاربات مختلفة بخصوص النزاعات الإقليمية الشائكة في منطقة جنوب شرق أسيا، ففيما يتعلق ببحر الصين الجنوبي فقد تميز السلوك الاستراتيجي الصيني منذ منتصف التسعينيات بـ "التحفظ الملحوظ" ما يتماشى مع مقاربة "القوة اللينة" "soft power"؛ حيث لم تتخلى الصين عن مطالبها السيادية في الإقليم من جهة، كما عمدت للدخول في مفوضات مع دول "الآسيان" من جهة أخرى. ليوقع الطرفين سنة

2002 معاهدة صداقة وتعاون تعهدت فيها الصين بحماية الملاحة البحرية في بحر الصين الجنوبي.في نفس السياق الاستراتيجي تعاملت الصين بنفس المقاربة مع قضية "تايوان"، فمنذ التسعينيات تعمل الصين على تقوية الروابط الاقتصادية في مضيق "تايوان" وشهدت العلاقات الصينية مع إقليم تايوان-المتمتع بالحكم الذاتي- تحسنا ملحوظا مع بداية القرن الواحد والعشرين في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكأن الصين أضحت أكثر استعدادا للتعامل مع القضية وفق قواعد ثابتة. (Ming-jiang , P.130)

إضافة إلى ما سبق تتعاون الصين أمنيا في مجال التهديدات الجديدة بشكل ثنائي مع دول جنوب شرق أسيا؛ حيث وقعت الصين سنة 2000 خطة عمل حول الاتجار في المخدرات. وفي نفس السياق عُقد سنة 2001 اجتماع على مستوى وزاري بين الصين، لاوس، "ميناامار" وتايلاند لمحاربة تجارة المخدرات وتم نشره في إعلان بكين. كما أعلنت الصين ودول "الآسيان" سنة 2002 تعاونا لمكافحة التهديدات الأمنية الجديدة يتعلق بالتعاون الثائي في مسائل تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر، القرصنة، تجارة السلاح، تبييض الأموال والجرائم الاقتصادية الأخرى وكذا الجرائم الإلكترونية. استمرارا لنفس النهج عقدت الصين ودول الآسيان سنة 2003 اجتماعات تتعلق بالبحث في آليات التعاون في مجال الصحة العمومية وجدد التشديد على ضرورة التعاون بين الأطراف في مجال التهديدات الأمنية الجديدة. (Ming-jiang , P.129)

كل ما سبق ذكره هو بلورة لجهود الصين من اجل تحقيق مصالحها وأهدافها الإستراتجية والأمنية؛ حيث تسعى لنشر صورة حسنة لها في المنطقة وإقامة بيئة أمنية مستقرة وملائمة لاستمرار تطورها الاقتصادي، ومنافسة القوى الإقليمية على النفوذ في منطقة جنوب شرق أسيا وتثبيت موضع إستراتيجي لها في المنطقة على المدى البعيد.

تهدف الإستراتجية الصينية على المدى البعيد لاحتواء النفوذ الأمريكي في المنطقة مستغلة الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة الأمريكية في ظل انشغالها بالحرب على الإرهاب، ذلك من خلال تفعيل المشاركة في المؤسسات الإقليمية وزيادة إجراءات بناء الثقة، وتكافح الصين لتظهر أكثر دعما للمبادرات الإقليمية الأسيوية من الطرف الأمريكي لتكون مشجعا على الاستقرار في جنوب شرق أسيا.

3-الإستراتيجية الأمريكية في جنوب شرق أسيا:

مثلت منطقة جنوب شرق أسيا تاريخيا منطقة لتقاطع إستراتجيات القوى العظمى، خصوصا في مجال التفاعل بين القوى الإقليمية والولايات المتحدة الأمريكية، غير أن فترة التسعينيات شهدت تراجعا في الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، ولقد شكلت سنة 2001 تاريخا لعودة الولايات المتحدة للاهتمام الإستراتيجي بالمنطقة؛ حيث اعتبرتها "جبهة ثانية" في "حربها على الإرهاب" كما ارتبطت هذه العودة من جهة أخرى بالديناميكية الاقتصادية النشطة التي تشهدها المنطقة في ظل تنامي القوة الاقتصادية الصينية.

يتوقف تأثير "النمو الصيني" على المصالح الأمريكية في المنطقة على الكيفية التي حددت بها هذه المصالح التي تتمحور أساسا حول ترقية الاستقرار، الحفاظ على ميزان القوى مع تحديد الحفاظ على منطقة جنوب شرق أسيا بعيدا عن الهيمنة كهدف إستراتيجي بعيد المدى، حرية الملاحة وحماية الممرات البحرية، حماية المصالح الاستثمارية والتجارية،دعم معاهدة الحلفاء والأصدقاء إضافة إلى العمل على ترقية الديمقراطية، حكم القانون، تكريس حقوق الإنسان والحرية العقائدية وكذا الحيلولة دون تحول المنطقة إلى ملاذ للجماعات الإرهابية. (Vaughn, Morrission 2006, P.4)

دفعت أحداث 11 سبتمبر 2001 الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة ترتيب أولوياتها بإعلان "الحرب على الإرهاب" "War anti Terrorrism" ؛ حيث أدركت "واشنطن" إهمالها لمنطقة جنوب شرق أسيا في أجندتها الإستراتيجية وقررت إعادتها لمجال اهتمامها الاستراتيجي. ويتضح نقص الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في العقود السابقة من خلال سلوكيات الولايات المتحدة التي لم تكن تعبر إلا عن سياسات دون معالم إستراتيجية واضحة.

أصبحت المنطقة بعد أحداث سبتمبر تعالج على أنها جزء مهم من الإستراتيجية الأمريكية؛ حيث وضح التقرير الإستراتيجي للأمن القومي الأمريكي 2002 أهم الدول التي تهدف الولايات المتحدة للتحالف معا لمحاربة الإرهاب الدولي والوقاية من الهجمات المحتملة والعمل على تهدئة النزاعات الإقليمية إضافة إلى السعي لحماية مصالحها الإقليمية والحفاظ على توازن القوى في المنطقة من خلال التحالفات والوجد العسكري.

ارتبطت الولايات المتحدة الأمريكية تقليديا في جنوب شرق أسيا ببعض القوى الإقليمية في مجالات أمنية؛ حيث دفع النزاع في بحر الصين الجنوبي حول مجموع جزر بين الصين و"الفلبين" إلى إعادة إحياء حلفها الدفاعي مع الولايات المتحدة للحفاظ على الاستقرار في بحر الصين الجنوبي، كمل دفعت هجمات سبتمبر إلى تعزيز العلاقات العسكرية ضد الإرهاب. عملت الولايات المتحدة في هذا الإطار على مساعدة "سنغافورة" في تجديد ترسانتها العسكرية و من جهة أخرى سعت هذه الأخيرة لتحسين علاقاتها مع الصين. بينما امتازت العلاقات التيلاندية-الأمريكية بالحيوية نتيجة مسار تعاوني طويل فيما يتعلق بالقضايا الأمنية؛ حيث دعمت "تايلاند" الجهود العسكرية الأمريكية في الكوريتين وفيتنام والخليج الفارسي بالمقابل وفرت "واشنطن" لـ "تاي" فرصا بحيازة معدات عسكرية أمريكية. (X-li 2009, P.10)

تم تأكيد هذا التوجه نحو التحالفات التقليدية في المنطقة من خلال إعلان الأمين الأمريكي العام لدائرة شؤون شرق أسيا والباسيفيك في جوان 2004 بأنه "وقت التحول" في المنطقة وشدد على أولوية محاربة الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية قبل أن يحدد كل من"الفلبين" و"تايلاند" كحلفاء تقليديين وشركاء استراتيجيين في المنطقة، كما أشار إلى دور "سنغافورة" كشريك فعال في بناء الأمن الإقليمي، من جهة أخرى ركز على دور "منتدى الآسيان الإقليمي" في تقوية العلاقات الأمريكية مع دول رابطة جنوب شرق أسيا من خلال الدعوة لإقامة منطقة تبادل حر بين الطرفين. (Vaughan, Morrission 2006,P 5)

أكدت الوثيقة الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي 2006 على ثبات الأهداف الأمنية الأمريكية في جنوب شرق أسيا؛ حيث وضح التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة لبناء قواعد أساسية لعلاقاتها الثنائية مع الدول المفتاحية في المنطقة، بهدف التأسيس لمبادرات دولية يمكن أن تساعد في نشر الديمقراطية، الازدهار والأمن الإقليمي وتهدف أيضا لدعم عمليات الإصلاح السياسي في المنطقة بهدف محاربة التطرف والإرهاب. (Ming-Te and Tai_Ting lu.2011,P.103)

هذا من الناحية الإستراتجية أما من الناحية العملية فقد قدرت إحصاءات وزارة الدفاع الأمريكي لسنة 2007 التواجد العسكري في شرق أسيا عموما 12278 من القوات البحرية المتمركزة في شرق أسيا والباسيفيك كما يوجد حوالي 32808 جندي أمريكي في اليابان وحوالي 27014 في كوريا الجنوبية كما توجد قوات أمريكية في كل من تايلاند والفلبين و سنغافورة، إضافة إلى القواعد العسكرية في "هاواي" و"غوام" و"كاليفورنيا" والتي تتلقى الكثير من الدعم اللوجستيكي وتسمح بالتدخل السريع في منطقة بحر الصين الجنوبي إذا تطلب الوضع.

إستراتيجيا، يجب الاعتراف أن المصالح الأمريكية في المنطقة دائمة ولا ترتبط بالحرب على الإرهاب وعليه تسعى الولايات المتحدة إلى تحويل تحالفاتها الإقليمية إلى علاقات ثابتة لتحول دون تأثير النمو الصيني على المصالح الأمريكية في المنطقة.

تنقسم الأدبيات الإستراتيجية داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول تأثيرات "النمو الصيني" وتداعياته على الهيمنة الأمريكية العالمية خصوصا في منطقة جنوب شرق أسيا، ما خلف غياب توجه واضح لدى الإدارات الأمريكية اتجاه الصين، ويدور النقاش في الولايات المتحدة بين تيارين. يذهب الأول إلى الاعتقاد بأنه يمكن الاستفادة من عائدات الاعتماد الاقتصادي المتبادل والروابط الاقتصادية بين الدولتين، مما يؤدي حسبهم إلى ابتعاد احتمالية المنافسة على الطريقة التقليدية بين الطرفين حيث يؤكد المفكر السياسي "أكسيوب لو هاس" "Xiaobu Lu Has" أنه لفهم الروابط الصينية الأمريكية يكفي فقط النظر إلى قيمة الديون الأمريكية المقدمة من الصين.

أما التيار الثاني فيدعم نظرية "التهديد الصيني" ويؤكد أن أي تغيير في توزيع القوة في النظام العالمي يدفع نحو الصراع، ما يعني أن زيادة القوة الصينية تؤدي بدون شك لإضعاف الولايات المتحدة الأمريكية وبناءا عليه تحدث المواجهة المباشرة بين الطرفين ويدعم هذا التيار البراديغم الواقعي التشاؤمي والمتمركز "جون ميرشهايمر" "J.Mershiemer" و "روبرت جيلبين" "R.GelPin"وهو براديغم سيطر ولا يزال على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية. (CKang 2007,P.189)

يستحوذ " التحدي الصيني" على أولويات التفكير الجيوبولتيكي الأمريكي ويمكن تحليل الإستراتجية الأمريكية لمواجهة الصين وفق أربعة أهداف رئيسية تتعلق بالتحكم في المتطلبات الطاقوية للخصم، إحاطته شبكة من الأحلاف، تحطيم قدرته على التهديد النووي، إضعافه جيوبوليتكيا من خلا تهديد وحدته الوطنية، غير أن تركيز الولايات المتحدة على حربها على الإرهاب في "الشرق الأوسط" فتح المجال أمام التحركات الإستراتجية الصينية التي اعتمدت كما سبق الذكر على مقاربة "القوة اللينة" التي ترفض المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة وتعمل على ثلاث محاور أساسية هي الحفاظ على الاستقرار، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوزيع الاقتصادية الصينية، في حين اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على إستراتيجية عسكرية في جوهرها.

على المستوى العملي، بعد العام 2009 تبنت الولايات المتحدة مقاربة إقليمية وأضفت الطابع المؤسسي على تعاونها مع الآسيان مرة أخرى. فخلال القمة التي عقدت في السنة نفسها بين الطرفين تم وضع الأساس الرسمي لهذه العلاقة المتجددة. ومنذ العام 2010 ، اتخذت حكومة الولايات المتحدة مجموعة من المبادرات التي تشير إلى سياسة زيادة الضغط على الصين ، فضلاً عن المشاركة الأمريكية القوية في جنوب شرق آسيا.

وتشمل هذه المبادرات بيع أسلحة جديدة لتايوان واجتماع الرئيس الأمريكي آنذاك "أوباما" مع "الدالاي لاما" . كما أشارت وزيرة خارجية الولايات المتحدة، أثناء حضورها المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا لعام 2010 (ARF) في هانوي، أن لدى الولايات المتحدة مصلحة في حل النزاعات بحر الصين الجنوبي، مؤكدة على حرية الملاحة في هذا البحر. (Egberink,Putten 2011) تشير ما سبق إلى رغبة الولايات المتحدة لتأسيس نفسها كقوة رئيسية في المنطقة

في نوفمبر 2011 ، أكد الرئيس الأمريكي "أوباما" خلال زيارته لأستراليا أن الولايات المتحدة هي قوة آسيا والمحيط الهادئ، معلنا عن نشر 2500 من مشاة البحرية الأمريكية في أستراليا كجزء من خطته الأمنية في آسيا-

المحيط الهادئ. فأشار في خطاب له قائلا: "كأمة باسيفيكة، الولايات المتحدة ستلعب دورا أكبر وطويل الأجل في تشكيل هذه المنطقة ومستقبلها عن طريق التمسك بالمبادئ الأساسية وبالشراكة الوثيقة مع حلفائنا وأصدقائنا". (Khan, P.102)

خاتمة:

يدفع العرض السابق إلى نتيجة أساسية مفادها أن منطقة جنوب شرق آسيا أصبحت ساحة للتنافس الاستراتيجي بين "واشنطن" و"بكين"، بينما يواصل الاقتصاد الصيني نموه يزداد تأثير الصين كقوة اقتصادية إقليمية في دول جنوب شرق آسيا، كنتيجة محتومة ، هذا ما يفتح المجال أمام الصين للوصول إلى المحيط الباسيفيكي.

يمثل تزايد التأثير الصيني في دول جنوب شرق آسيا تحديا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة ، فهي تعتبر هذا التمدد تمهيدا لتأسيس مجال من الهيمنة الإقليمية ، ويبدو أن الصين استغلت انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بحربها في العراق وأفغانستان ، بتبني إستراتيجية تقوم على التأثير الاستراتيجي وفق مقاربة القوة اللينة لاستمالة دول جنوب شرق آسيا وبناء الثقة بين الأطراف والناي بالنفس عن المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إعلان استعداداتها لتكون حليفا لها في حربها على الإرهاب.

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية – كما لاحظنا-قد اعتمدت على الحضور العسكري والتحالفات التقليدية، والبحث عن شركاء جدد في محاولة لاحتواء الصين، إلا أن هذا النهج ارتبط بإدارة الرئيس السابق "بوش"، غير أن هذا النهج تغير بمجرد مجيء الرئيس الجديد" اوباما" ،حيث زاد التركيز على المصالح الأمريكية المتزايدة في المنطقة وركز على أهميتها بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية الشاملة ، وكذا بالنسبة لتوجهه ليكون قائد لمنطقة الباسفيك. على هذا النحو ، فإن منطقة جنوب شرق آسيا أصبحت مجالا لتنافس القوى الكبرى. فبعد اجتماع المنتدى الإقليمي للآسيان في بالي، إندونيسيا ، في جويلية 2011 ، شرح أحد المعلقين حقيقة صارخة تحت عنوان: "في عام 1986 كان ريغان شخصية مهمة في بالي ، الآن الصين هي الشخصية المهمة".

قائمة المراجع

1. بوقارة،حسين. (2012/2011)."الفكر الإستراتيجي".محاضرة. بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.ماجستير علاقات دولية.
2. تايلر، برادلي.(2004).السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11أيلول،تر: عماد فوزي الشعيبي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
3. خالفي، علي ورميدي،عبد الوهاب(.بدون). "رابطة دول جنوب شرق أسيا"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.
4. منير، شفيق.(2008).الإستراتجية و التكتيك في فن علم الحرب. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
5. هارت، ليدل. تر: هيثم الأيوبي .(2000). الإستراتجية وتاريخها في العالم.بيروت: درا الطليعة.
6. وناسي، لزهر.(2008-2009). "الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى و انعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11سبتمبر2001"، رسالة ماجستيرغير منشورة. باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتجية.

المصادر الالكترونية:

المرهون، عبد الجليل. (13 جويلية 2012). "مسار التسلح في جنوب شرق أسيا". جريدة الرياض. العدد16090.السعودية: مؤسسة اليمامة الصحفية. على الرابط:

المصادر باللغة الأجنبية:

الفرنسية:

1. Bafoil, François.(novembre 2012) « Le Sud-est asiatique :Territoires, populations, Main Doeuvre, Salaires et Environnement ». Rapport. Union Européenne : L Europe S'engage en France avec le Fonds Européen de Développement Régional.

الانجليزية:

1. Acharya, Amitav.(march 2003). «Seeking Security In The Dragon's Shadow : China and Southeast Asia In The Emerging Asian Order ».Research paper.Singapore: Institute of Defense and Strategic Studies.
2. Catharin, Dalpino and Juo-yu, li.(March2002) «China and Southeast Asia: The Difference of Decade.Research paper.Brookings North East Asia Survery.
3. Egberink, Fenna and Vander Putton, Fans-Paul.(April2011). " Asian, China's Riseand and geopolitical Stability In Asia", clingendeal Paper.
4. Hung ,Ming-Te and Tai-Ting Lu, Tony.(2011).«Sino-U.S. Strategic Competition in Southeast Asia: China Rise and U.S. Transformation Since 11/9 ».Political Perspectives. vol5 (3).National chung Hisng University.
5. Kang, David.(2007).China Rising : Power and Order in East Asia.New York : Columbia University press.
6. Khan, Raja Muhammad.(without)."Sino-U.S. Rivalry In southeast asia",Turkish policy Quarterly.Volume 11.number 03.
7. Ming-jiang, Li.(without).«Cooperation For Competition: China's Approach To Regional Security In East Asia»,Research paper. Vaughn, Bruce and Morrission ,W.M. (April 2006). «China-Southeast Asia Relations: Trends, Issues and Implication For The United States». Report. U.S.A: The Library of Congress.
8. Steven X .Li. (March2009). Implication of China's Growing Military Diplomacy Clout For The United States: Cooperation, Competition Or Conflict.Thesis. California: NAVAL Postgraduate School.Approved For Public Release.